

محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليلها

Determinants of the Palestinian Public Revenues and its Analysis

الدكتور سمير مصطفى أبو مدلاة- الأستاذة صابرين عبد الناصر سرور

- جامعة الأزهر - غزة -

البريد الإلكتروني: sameerm30@hotmail.com



ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وتطور الإيرادات العامة الفلسطينية في الفترة (1994-2016)، ودراسة أهم المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على الإيرادات، وذلك من خلال استخدام المنهج التحليلي الوصفي حيث قام الباحثان باستعراض واقع الإيرادات العامة (1994-2016)، والوقوف على أهم المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة عليها، من خلال محاولة تتبع آثارها على حجم الإيرادات . توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الوصفية وكان أهمها تعدد القوانين الضريبية التي تنظم عملية فرض وجباية الضرائب في فلسطين، وتعدد الإدارات الضريبية والضرائب التي يدفعها المكلفون، ومعاناة الدوائر الضريبية من نقص الموارد البشرية والإمكانات المادية والتجهيزات الفنية، وغياب التنسيق فيما بينها في العمل، وبينها وبين المؤسسات الحكومية الأخرى، جميعها بالإضافة إلى ضعف تطبيق العقوبات التي يتبناها القانون كل ذلك أدى إلى اتساع ظاهرة التهرب الضريبي، كما يعتبر الاحتلال الإسرائيلي المحدد الأهم لإيرادات السلطة الفلسطينية لسيطرته على المعابر والحدود وتحكمه بالتجارة الخارجية الفلسطينية وبمنطقة ج، وما يسببه من تسرب مالي ناجم عن إيرادات المقاصة وتسربات أخرى منها رسوم معبر الكرامة والمخالفات المرورية للمواطنين الفلسطينيين، وتم بناء استراتيجية على عدة فرضيات تخص الوضع الاقتصادي والسياسي والتسرب المالي، بالإضافة إلى المكلفين المسجلين غير الملتزمين وغير المسجلين.

انتهت الدراسة بوضع العديد من التوصيات ذات العلاقة بالمهام التي يجب على السلطة والمجتمع الدولي القيام بها لنجاح لزيادة الإيرادات العامة.

الكلمات المفتاحية: السلطة الفلسطينية، الإيرادات العامة، المحددات الداخلية،

المحددات الخارجية.

Abstract

The study aimed to recognize the reality and the development of the Palestinian public revenues in the period (1994-2016), and studying the most important internal and external determinants that affecting revenues, through the use of analytical descriptive approach , as well as studying and analyzing the reality of the Palestinian public revenues and to show the divisions, and stand on the most important internal and external determinants affecting them. This is done by trying to follow their effects on the size of the revenues.

The study reached to many descriptive results and the most important of them were the multiplicity of tax laws the organizing the imposition and collection of taxes in Palestine, and the multiplicity of tax administrations and the taxes paid by holders, and the suffering of the tax departments of the lack of human resources and material capabilities and technical equipment, and a lack of coordination among them at work, and between them and other government institutions. In addition to the weakness of the application of the sanctions adopted by all of this law. This led to the widening of tax evasion phenomenon.

The Israeli occupation is considered the most important factor to revenues of the Palestinian Authority because of controlling of the borders and crossings, and governed by the Palestinian foreign trade and zone c. This caused financial leak resulting from revenues clearing and other leaks such as, Al-karama crossing and traffic violations of Palestinian citizens. A strategy has been built on several hypotheses concerning the economic and political situation and financial leakage, in addition to registered taxpayers who are not committed and are not registered

The study concluded that putting several recommendations related to the tasks that the Palestinian Authority and the international community must do to increase public revenue .

Key words: Palestinian Authority, public revenues, internal determinants, external determinants.

مقدمة:

عانت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها عام 1994 وحتى تاريخه، من مشكلة مالية تمثلت في انخفاض حجم الإيرادات العامة مقارنة بنفقاتها، حيث تسببت بوجود عجز مستمر في موازنتها وبالتالي عدم قدرتها على تغطية نفقاتها المتزايدة . ويرجع ذلك إلى مجموعة من المحددات منها ما يرتبط بأسباب داخلية وأخرى ترتبط بأسباب خارجية .

وتمثل السياسة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني المحدد الخارجي الأكثر تأثيراً ، فالإيرادات العامة لأي دولة تتكون من إيرادات ضريبية وغير ضريبية ، وتحكمها الأنظمة والقوانين فيها ، لكن الوضع السياسي والاقتصادي في فلسطين يختلف عن باقي دول العالم ، فقبل مجيء السلطة الفلسطينية كان الشعب الفلسطيني محروماً وما زال إلى يومنا هذا من ممارسة سيادته الكاملة على أرضه وموارده الاقتصادية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي ، مما يفقده القدرة على النمو الاقتصادي كباقي دول العالم ، حيث يتحكم بالمعابر والحدود وبجزء كبير من إيراداتها تحت ما يسمى إيرادات المقاصة بينهما والذي استحدث على إثر اتفاق باريس الاقتصادي ، هذا من جانب ومن جانب آخر تحكم الدول المانحة التي تعهدت بدعم السلطة الفلسطينية مالياً وفنياً لدعم الإعمار وعملية السلام.

على إثر ما سبق عانت السلطة الفلسطينية من عجز مستمر في موازنتها ، واستعانت بالاقتراض الداخلي والخارجي للتخفيف منه، بالإضافة إلى محاولتها اتباع العديد من الخطط التنموية الهادفة إلى زيادة مستوى الإيرادات. وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع الإيرادات العامة الفلسطينية، وتحديد أهم أسباب ضعفها وقصورها، واقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تعالجها.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة على شكل سؤال رئيسي كالآتي:

" ما هي محددات إيرادات السلطة الفلسطينية ؟ "

أهمية الدراسة:

1. عرض مشكلة أضحت ذات أولوية كبيرة لدى صناع القرار في السلطة الفلسطينية .
2. تقديم مادة علمية ذات أهمية للمتخصصين والباحثين في مجال العلوم الاقتصادية بشكل عام والشأن الاقتصادي الفلسطيني بشكل خاص .

أهداف الدراسة:

1. التعرف على واقع الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، ودراسة تطورها.
2. التعرف على أهم المحددات الداخلية والخارجية التي حالت دون تطور الإيرادات العامة الفلسطينية وكان لها أثر ملحوظ على مستواها .

فرضيات الدراسة:

1. تتسم إيرادات السلطة الفلسطينية بالضعف وعدم القدرة على تغطية نفقاتها العامة .
2. تعاني الإيرادات العامة الفلسطينية من العديد من المشاكل والتحديات التي تعيق نموها .

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى الاعتماد على المصادر الرسمية في جمع البيانات المتمثلة في إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية .

الدراسات السابقة :

1. دراسة (الخضري، 2015)، بعنوان " التداعيات الاقتصادية لعجز الموازنة العامة الفلسطينية "؛

هدفت الدراسة إلى التعرف على مراحل تطور العجز في الموازنة الفلسطينية ودراسة تطوره التاريخي وطبيعته وتحديد مؤشراتته والكشف عن أسبابه وتحديد آثاره على الاقتصاد الفلسطيني.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن وجود عجز في الموازنة و استمراره يتأثر بقصور الإيرادات العامة الفلسطينية عن تغطية النفقات العامة المتزايدة وأن هذا القصور مرتبط بالتشوهات الهيكلية في الاقتصاد خاصة أسواق السلع والخدمات والعمل، وأن تراجع نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي قد ساهمت في انخفاض أهميتها وتراجع دورها في زيادة الإيرادات العامة للسلطة، اعتماد الموازنة على مصدرين أساسيين للإيرادات هما المساعدات الدولية وتحويلات المقاصة، وان انخفاض مستوى الإيرادات الضريبية قد عزز من قصور الإيرادات عن تغطية النفقات.

2. دراسة (أبو زعيتر ، 2012) ، بعنوان " دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية - مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000- 2010)".
- هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر تمويل الموازنة للسلطة الفلسطينية ، ومصادر التمويل المحلية للسلطة الفلسطينية ، وأسباب قصورها عن تغطية العجز في موازنة السلطة الفلسطينية ، وأيضاً معرفة التشريعات والقوانين المنظمة لتمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية . وتوضيح أثر اتفاقية باريس الاقتصادية على الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية ، و وضع توصيات تساهم في مساعدة الجهات الرسمية الفلسطينية في تعزيز الإيرادات المحلية. وقد توصلت الدراسة إلى أن بروتوكول باريس الاقتصادي ومن خلال قيوده التعسفية، حرم السلطة الفلسطينية من الاستفادة الكبيرة من كافة الاتفاقيات والتفاهات التجارية التي وقعت عليها ، وأدت العلاقات التجارية غير المتكافئة بين السلطة الفلسطينية إلى وجود عجز مزمن في ميزانها التجاري ، والمصالحة الوطنية الفلسطينية إن تم تنفيذها على أرض الواقع وتشكيل حكومة وحدوية وطنية سيساهم في حفظ أموال الشعب الفلسطيني (من إيرادات المقاصة) .

3. دراسة (العجلة، 2011)، بعنوان "الموازنة العامة والتطورات المالية في الأراضي الفلسطينية":

هدفت الدراسة إلى استعراض بنود النفقات والإيرادات العامة وتطور حجم العجز في الموازنة وتحليل العوامل المؤثرة في ذلك. وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات العامة قد حققت إنجازات مهمة في مجال البناء المؤسسي والتحصيل الكمي، من خلال تحسين الإدارة الضريبية وتوسيع قاعدتها الضريبية ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي، وهو ما أدى إلى زيادة حجم الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية مما ساهم في توفير المزيد من الإيرادات من أجل تغطية النفقات الجارية، وأن عجز الموازنة هو عجز هيكلية مرتبط بالخلل الهيكلي في الاقتصاد ككل، وبالتالي هناك إمكانية لزيادة فرصة تفاقم هذا العجز في المستقبل ذلك نتيجة تعدد مشكلات النفقات وتضخمها وتفاقم المشكلات الاقتصادية الأخرى من بطالة والفقر وغيرها.

أولاً: واقع الإيرادات العامة الفلسطينية وتطورها 1

عايشت السلطة الفلسطينية منذ قدومها العديد من التقلبات السياسية والاقتصادية، وارتبط وضعها المالي بالمساعدات الخارجية وبطبيعة العلاقة السياسية والاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي، والتي أثرت بدورها على حجم وطبيعة النشاط الاقتصادي المحلي وعلى إيرادات السلطة أيضاً. وتبعاً لتلك التقلبات سيتم تقسيم تطور إيرادات السلطة الفلسطينية خلال الفترة (1994-2016) إلى سبع مراحل تتمثل بالآتي :

1. مرحلة التأسيس (1994-1999)

قبل تسلم السلطة الفلسطينية لحافظات غزة وأريحا، كان الإنفاق العام في الأراضي الفلسطينية ينحصر في نفقات الإدارة المدنية الإسرائيلية ووكالة الغوث الدولية. ومع تسلم السلطة الفلسطينية لصلاحياتها المالية في

1 اعتمد الباحثان في نسب وقيم الإيرادات المدرجة في هذا البند على المراجع التالية:

1. البيانات التراكمية بموقع سلطة النقد الفلسطينية ، 2016 ، <http://www.pma.ps> .

2. التقرير السنوي الأول ، سلطة النقد الفلسطينية ، فلسطين ، رام الله ، 1995 .

1994/5/18، أصبحت تتولى مسؤولية الإنفاق العام بدلاً من الإدارة المدنية الإسرائيلية، حيث كانت تشمل صلاحيتها منطقتي غزة وأريحا.²

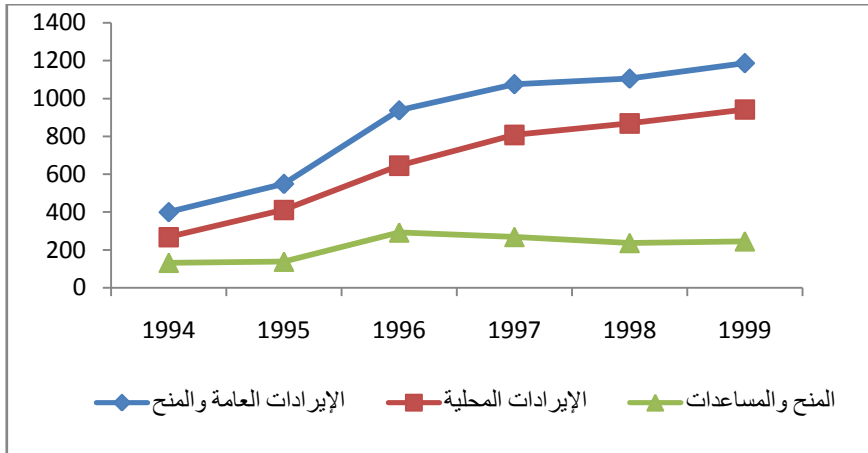
جدول رقم (1) الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة (1994 - 1999) بالمليون دولار

1999	1998	1997	1996	1995	1994	البيان
1186.5	1104.7	1075.4	937	549.1	399.8	اجمالي الإيرادات العامة والمنح
941.5	868.4	807.2	645.5	411.3	267.9	الإيرادات المحلية
247.8	227.6	213	207.8	N.A	N.A	الإيرادات الضريبية
114	96.8	118.3	85.9	N.A	N.A	الإيرادات غير الضريبية
579.7	543.9	475.9	351.7	N.A	N.A	إيرادات المقاصة
0	0	0	0	0	0	ارجاعات ضريبية (-)
244.9	236.3	268.1	291.5	137.8	131.9	المنح والمساعدات
5.6	0.5	5.8	49.2	N.A	N.A	منح لدعم الموازنة
239.4	235.8	262.3	242.3	N.A	N.A	منح لدعم المشاريع التطويرية

الجدول من تجميع الباحثين من المصادر التالية :

1. السنوات 1994-1995 ، سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي الأول ، 1995 ، ص 92 .
2. السنوات 1996-1999 ، الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية ، البيانات التراكمية ، 2016 ، <http://www.pma.ps> .

شكل (1) تطور الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة (1995-1999)



المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (1)

2 سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 1995، فلسطين، رام الله، ص 28-29.

إن موازنة عام 1994 اعتبرت موازنة استثنائية لأنها غطت سبعة شهور ونصف فقط ، أي أنها غير سنوية ³ . كما رافقت عملية نقل الصلاحيات للسلطة بعض الاختلالات وخاصة فيما يتعلق بإجراءات تحصيل الضرائب ، وعلى أثرها انخفضت الإيرادات المحلية في عام 1994 بنحو 9.5% مقارنة بالعام 1993⁴ . إلا أن الإيرادات العامة زادت بنحو 35% في عام 1994 مقارنة بالعام السابق حيث بلغت 399.8 مليون دولار ، ويعود السبب للمنع والمساعدات التي تعهدت الدول المانحة بتقديمها للسلطة لضمان استمرار عملية السلام مع الجانب الإسرائيلي ، والبالغة 131.9 مليون دولار في نفس العام .

و في عام 1995 ، بلغت الإيرادات المحلية 411.3 مليون دولار ، أي بزيادة 53.5 % عما كانت في عام 1994 ، ويعود السبب في ذلك إلى عاملين رئيسيين وهما تسلم السلطة لصلاحيات تحصيل الضرائب المباشرة وضريبة القيمة المضافة على الانتاج المحلي منذ أواخر عام 1994 ، بالإضافة إلى انخفاض نسبة التهرب الضريبي وتعاون المواطنين مع السلطة في هذا المجال⁵ .

أما خلال فترة (1996-1999) فقد شهدت الإيرادات المحلية ارتفاعاً كبيراً مقارنة بين عامي 1995 و1999 بمعدل 128.9% . ويعود ذلك النمو المتحقق في حصيلة الإيرادات المحلية لتلك الأعوام لتوسع الرقعة الجغرافية التي تولت السلطة الصلاحيات الاقتصادية فيها ⁶ ، بالإضافة إلى الجهود المتضافرة التي بذلتها وزارة المالية لتحسين أداءها الفني ، ومنها تدريب موظفي جباية الضرائب ، وتنظيم حملات توعية للجمهور ، وأيضاً كشف التزوير الضريبي⁷ .

3 البنك الوطني للمعلومات / قطاع الاقتصاد ، التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1994-1999 ، الهيئة العامة للاستعلامات ، فلسطين ، 2001 ، ص50 .

4 سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 1995 ، مرجع سابق، ص29-92 .

5 سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 1995 ، فلسطين، رام الله، ص29-92 ، 30 .

6 عمر عبد الرازق ، هيكل الموازنة العامة الفلسطينية ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، رام الله ، 2002 ، ص26 .

7 علا الشلة ، محددات الإيرادات العامة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، نابلس ، 2005 ، ص40 .

2. سنوات الانتفاضة الثانية (2000- 2002)

بعد فترة طويلة من الهدوء الأمني في الأراضي الفلسطينية وبعد ذروة المفاوضات السلمية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ، اندلعت انتفاضة الأقصى وذلك رداً على اقتحام أرئيل شارون للحرم القدسي الشريف.

وعلى إثرها جاء الحصار للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث فرضت إسرائيل بتاريخ 28-9-2000 إغلاقاً شاملاً وداخلياً على الأراضي الفلسطينية، ومنعت حركة الأفراد والبضائع والمركبات بين هذه المناطق وبينها وبين الأردن ومصر والاقتصاد الإسرائيلي⁸.

جدول رقم (2) الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة (2000 – 2002) بالمليون دولار

2002	2001	2000	البيان
987	1122	1449	إجمالي الإيرادات العامة والمنح
290	273	939	الإيرادات المحلية
141	183	241	الإيرادات الضريبية
82	92	111	الإيرادات غير الضريبية
72	0	587	إيرادات المقاصة
5	2	0	ارجاعات ضريبية (-)
697	849	510	المنح والمساعدات
468	531	54	منح لدعم الموازنة
229	318	456	منح لدعم المشاريع التطويرية

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي 2009 ، 2010 ، ص 110 .

على إثر ما ذكرنا نمت الإيرادات المحلية عام 2000 نمواً سالباً قياساً بالعام 1999 حيث بلغ - 0.3%، أي لم تتأثر كثيراً بإجراءات الحصار الإسرائيلية باعتبار أنها بدأت متأخرة في أكتوبر منه. أما عام 2001 ، فكان تأثير الحصار عليه واضحاً ، حيث هبطت الإيرادات المحلية بشكل حاد نحو 71% عن العام

8 عمر عبد الرازق وآخرون ، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/28 – 2001/6/30 ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، رام الله ، 2001 ، ص 1-3.

السابق، بالإضافة إلى إيرادات المقاصة والتي بلغت صفرًا . بينما شهد عام 2002 ارتفاعاً طفيفاً في الإيرادات المحلية ما نسبته 6% ، ويعود ذلك إلى إيرادات المقاصة حيث حولت إسرائيل منها ما مقداره 72 مليون دولار، أما الانخفاض فقد طال الإيرادات الضريبية بنحو 23%، وغير الضريبية بنحو 11% عن العام السابق .

3 . مرحلة الإصلاح المالي (2003 – 2005)

شهدت هذه المرحلة تحسناً في الإيرادات المحلية على إثر الإصلاح المالي، والذي بدء نتيجة لضغط الأزمة المالية والسياسية ولضغوط الدول المانحة التي واجهتها السلطة ، ومما ساعد على نجاح الإصلاح البدء بإعادة دفع أموال المقاصة وعودة الدول المانحة بتوفير المساعدات⁹ . فقدت نمت الإيرادات المحلية خلال الفترة ما نسبته 372.4% مقارنة بعام 2002 .

جدول رقم (3) الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة (2003 – 2005) بالمليون دولار

2005	2004	2003	البيان
2006	1403	1367	اجمالي الإيرادات العامة والمنح
1370	1050	747	الإيرادات المحلية
231	191	167	الإيرادات الضريبية
245	146	129	الإيرادات غير الضريبية
894	713	472	إيرادات المقاصة
0	0	16	ارجاعات ضريبية (-)
636	353	620	المنح والمساعدات
349	353	261	منح لدعم الموازنة
287	0	359	منح لدعم المشاريع التنموية

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي 2009 ، 2010 ، ص 111 .

4 . الفترة الرابعة (2006-2007)

واجهت السلطة أزمة مالية حادة عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني 2006 ، ذلك جراء تعليق تحويل

9 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون 1 ، المراقب الاقتصادي والاجتماعي ، العدد 24 ، رام الله ، 2011 ، ص 21.

الدفعات الشهرية لإيرادات المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي ، وتشديد القيود على حركة الأفراد والعمالة والبضائع الفلسطينية بحجة العديد من الذرائع الأمنية ، وأيضاً وقف المساعدات المالية المقدمة من الدول الغربية المانحة باستثناء المعونات الإغاثية والطارئة منها . حالت هذه الأزمة المالية الخانقة دون تواصل جهود الإصلاح المالي الذي بذلتها خلال السنوات القليلة الماضية ، بل وأثر سلباً عليها ¹⁰ ، فالإيرادات المحلية انخفضت بشكل واضح بمعدل 47.3% عن العام السابق .

جدول رقم (4) الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة (2006 – 2007) بالمليون دولار

البيان	2006	2007
اجمالي الإيرادات العامة والمنح	1741	2938
الإيرادات المحلية	722	1616
الإيرادات الضريبية	221	202
الإيرادات غير الضريبية	157	122
إيرادات المقاصة	344	1318
ارجاعات ضريبية (-)	0	26
المنح والمساعدات	1019	1322
منح لدعم الموازنة	738	1012
منح لدعم المشاريع التطويرية	281	310

المصدر: سنة 2006 ، سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي 2009 ، 2010 ، ص 111 ،

سنة 2007 ، سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي 2011 ، 2012 ، ص 110 .

أما عام 2007 ، شهد الاقتصاد بداية مرحلة الخروج من الأزمة حيث سيطرت حركة حماس على مؤسسات السلطة في قطاع غزة والتي أدت إلى إعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة الطوارئ ، حيث شرعت بعد تشكيلها بتطبيق خطة الانعاش السريع ¹¹ ، وعلى إثر تشكيل حكومة الطوارئ قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل بفك الحصار المالي المفروض على السلطة في الضفة

10 سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي 2006 ، فلسطين ، رام الله ، 2007 ، ص 61-63 .

11 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون ، المراقب الاقتصادي والاجتماعي ، العدد

12 ، رام الله ، 2008 ، ص 12 .

الغربية وإبقاؤه مفروضاً على غزهُ¹². على إثرها شهدت الإيرادات تحسناً واضحاً بمعدل 123.8% عن العام السابق .

5. مرحلة برنامج الإصلاح والتنمية (2008-2010)

تبذل السلطة جهود جادة لضبط الإنفاق وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية المخصصة لدعم الموازنة الجارية من أجل الاستغناء عنها نهائياً ، لذلك قامت في هذه المرحلة بتنفيذ برنامج الإصلاح والتنمية ، واشتمل على إصلاح الضرائب وتخفيض صافي الإقراض وغيرها ، مستندة إلى الإصلاحات التي أنجزت خلال النصف الثاني من العام 2007 وبالفعل نجحت السلطة في انجاز جزءاً مهماً من أهدافها¹³ ، حيث ارتفعت الإيرادات المحلية في عام 2010 بما نسبته 14.19% عن العام 2007 .

جدول رقم (5) الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة (2008 – 2010) بالمليون دولار

البيان	2008	2009	2010
اجمالي الإيرادات العامة والمنح	3757.8	3950.4	3177.7
الإيرادات المحلية	1779.7	1548.6	1900.4
الإيرادات الضريبية	272.8	301.5	474.4
الإيرادات غير الضريبية	486.2	283.6	270.4
إيرادات المقاصة	1137	1090	1242.5
ارجاعات ضريبية (-)	116.3	126.5	86.9
المنح والمساعدات	1978.1	1401.8	1277.3
منح لدعم الموازنة	1763.1	1355	1146.8
منح لدعم المشاريع التطويرية	215	46.8	130.5

المصدر: التقرير السنوي 2011، سلطة النقد الفلسطينية ، 2012 ، ص 110 .

6. مرحلة خطة التنمية الوطنية (2011-2013)

تعتبر خطة التنمية ثمره خطة التنمية التي سبقتها (خطة الإصلاح والتنمية 2008 – 2011)، إذ تم البناء عليها وتطويرها وتضمنت مساهمة ومشاركة القطاعات المختلفة ، و تسعى الخطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها

12 سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2007 ، فلسطين ، رام الله ، 2008، ص19.
13 مازن العجلة ، الأزمة المالية للسلطة وبرامج الإصلاح : الطريق الصعب ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ، العدد 32 ، 2011، ص60،57.

الاستمرار في تعزيز المساءلة في المؤسسات الحكومية، والامتنال لمبدأ الفصل بين السلطات، والاستمرار في إصلاح الأداء الحكومي المركزي والمحلي، ومزيد من الإصلاح لنظم الإدارة المالية الحكومية¹⁴، وأيضاً إلى توسيع الوعاء الضريبي وتحسين درجة الامتنال الضريبي، بما في ذلك إنشاء إدارة موحدة للإيرادات تشمل على وحدة لكبار المكلفين وحوسبة سجلات المكلفين للحد من التهرب الضريبي. وبدأت السلطة الفلسطينية بتطبيق إصلاح شامل للإدارة الضريبية مستعينة في ذلك بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي وإدارة التنمية الدولية (DFID)¹⁵. وكان أثر ذلك واضحاً على سنوات تلك الفترة، حيث ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الفترة بمعدل 25.7% عن عام 2010. جدول رقم (6) الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة (2011 – 2013) بالمليون دولار

البيان	2011	2012	2013
اجمالي الإيرادات العامة والمنح	3160.2	3172	3678
الإيرادات المحلية	2176.9	2240	2320
الإيرادات الضريبية	482.3	483	597
الإيرادات غير الضريبية	219.2	232	255
إيرادات المقاصة	1488.9	1574	1690
ارجاعات ضريبية (-)	13.5	50	222
المنح والمساعدات	983.3	932	1358
منح لدعم الموازنة	814.3	777	1251
منح لدعم المشاريع التطويرية	169	155	107

المصدر: السنوات 2011، 2013، التقرير السنوي 2013، سلطة النقد الفلسطينية، 2014، ص 118، سنة 2012، التقرير السنوي 2012، سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص 105.

14، معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، 2، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 26، رام الله، 2011، ص 8-9.
15 أسامة كنعان وآخرون، إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وغزة - الاستعراض السابع للتقدم المحرز - تقرير خبراء صندوق النقد لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة، صندوق النقد الدولي، بروكسل، 2011، ص 24-25.

7. مرحلة خطة التنمية الوطنية (2014-2016)

تشكل خطة التنمية الوطنية 2014-2016 المرحلة الثالثة من مراحل التخطيط الوطني الشامل، التي أطلقتها الحكومة الفلسطينية في العام 2007، مستندة في ذلك إلى التراكم المعرفي والخبرة التطبيقية من إعداد الخطة السابقة¹⁶. واشتملت الخطة وضع استراتيجية شاملة لإصلاحات السياسة والإدارة الضريبية تتضمن توصيات من الخبراء الدوليين وتهدف الاستراتيجية إلى توسيع الوعاء الضريبي وزيادة عدد المكلفين، تعزيز امتثال المكلفين المسجلين، مراجعة الإعفاءات الضريبية الحالية، بما في ذلك تلك المقدمة في قانون تشجيع الاستثمار، تحسين العلاقات التجارية والمالية مع الجانب الإسرائيلي من خلال لجان عاملة رئيسية متخصصة ولجان فرعية مهمتها البت في القضايا العالقة وتحسين التحصيل من خلال المقاصة¹⁷. حيث ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الفترة بمعدل 53.1% عن عام 2013.

جدول رقم (7) الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة (2014 - 2015) بالمليون دولار

2015	2014	البيان
3688.2	4021.6	اجمالي الإيرادات العامة والمنح
2891.4	2791.2	الإيرادات المحلية
606.6	604	الإيرادات الضريبية
249.8	270.5	الإيرادات غير الضريبية
2046.9	2054.3	إيرادات المقاصة
68.2	137.6	ارجاعات ضريبية (-)
796.8	1230.4	المنح والمساعدات
707.1	1029.4	منح لدعم الموازنة
89.7	201	منح لدعم المشاريع التطويرية

المصدر: التقرير السنوي 2015، سلطة النقد الفلسطينية، 2016.

16 وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة التنمية الوطنية (2014-2016) - المسودة الثانية، 2014، ص1.

17 كريستوف ديونفالد وآخرون، تقرير حول تطورات الاقتصاد الكلي والآفاق المستقبلية في الضفة الغربية وغزة، صندوق النقد الدولي، 2014، ص17.

ومما يجدر الإشارة إليه، أن المتحصلات الضريبية من قطاع غزة للعام 2014 قد زادت. وذلك نتيجة لتراجع نشاط اقتصاد الظل (إغلاق الأنفاق مع مصر وإقامة منطقة حدودية عازلة). وبالتالي تحول التجار الغزيون إلى الاستيراد المباشر من إسرائيل. الأمر الذي ساهم في زيادته إيرادات المقاصة¹⁸.

أما المساعدات الخارجية بالرغم من تذبذبها إلا أنها كانت الملجأ الوحيد للسلطة، وبعد أن كانت المنح لدعم الموازنة تشكل بنداً متناقص الأهمية إلى أن توقف تماماً في موازنة العام 1998، أصبحت تشكل بنداً رئيسياً من بنود الإيرادات العامة بعد ذلك مقارنة وذلك بسبب الضائقة المالية الحادة منها السلطة الفلسطينية وزيادة الضغوط الإنفاقية الجارية أيضاً، مما اضطر الدول المانحة إلى إعطاء الأولوية لتغطية النفقات الجارية، وبالتالي توجيه المساعدات الخارجية وتركيزها في تمويل ودعم الإنفاق الجاري خصوصاً النفقات التحويلية، وبرامج التشغيل الطارئ والمساعدة الاجتماعية لمواجهة الارتفاع الحاد في معدلات البطالة والفقر التي سببها الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي. وفي المقابل طال التناقص المنح المقدمة للنفقات التطويرية¹⁹، حيث بلغت منح دعم الموازنة 608 مليون دولار عام 2016، بينما بلغت النفقات التطويرية 158.4 مليون دولار لنفس العام²⁰.

ويؤكد الباحثان على أن إيرادات السلطة الفلسطينية تتسم بانخفاض معدلاتها، وأن إسرائيل تستخدم إيرادات المقاصة أداءً لابتزاز السلطة الفلسطينية وفقاً للتطورات السياسية، وأيضاً لإظهار السلطة بمظهر العاجز عن القيام بمسؤوليتها. حيث قامت بتأخيرها وتوقيفها عدة مرات كان أشدها في عام 2002 حيث بلغ مجموع ما تم تحويله 72 مليون دولار فقط. بالإضافة إلى اعتماد السلطة الفلسطينية على مصدر متذبذب وغير مؤكد ومرهون لأجندة سياسية وهو المنح

18 سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2014، فلسطين، رام الله، 2015، ص34.
19 ماجد صبيح وآخرون، الاقتصاد الفلسطيني، منشورات جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص300، 298.

20 موقع سلطة النقد الفلسطينية، البيانات التراكمية، <http://www.pma.ps>.

والمساعدات ، جميع ما تم ذكره أدى إلى ارتفاع سقف الدين العام إلى مستويات قياسية ما نسبته 42.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 .

ثانياً : المحددات الداخلية

تتأثر إيرادات السلطة الفلسطينية بمجموعة من المحددات الداخلية تمثلت في ضعف القطاعات الاقتصادية ، والانقسام السياسي الفلسطيني والحصار على قطاع غزة الذي تبعه وظاهرة الأنفاق ، بالإضافة إلى تعدد الأنظمة والقوانين الضريبية التي تنظم عملية فرض وجباية الضرائب في فلسطين، وتعدد الإدارات الضريبية والضرائب التي يدفعها المكلفون، ومعاناة الدوائر الضريبية من نقص الموارد البشرية والإمكانات المادية والتجهيزات الفنية ، وغياب التنسيق فيما بينها في العمل، وبينها وبين المؤسسات الحكومية الأخرى ، والتي جميعها بالإضافة إلى ضعف تطبيق العقوبات التي يتبناها القانون أدى إلى اتساع ظاهرة التهرب الضريبي .

1. القطاعات الاقتصادية

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني منذ أعوام بالعديد من الظروف السياسية كونه اقتصاداً محتلاً وتابعاً، والتي تركت أثراً سلبياً عليه بشكل عام وعلى كافة قطاعاته المختلفة بشكل خاص، ونظراً للارتباط المباشر بإيرادات السلطة ، سيتم استعراض أهم القطاعات الاقتصادية مبينة أهميتها بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، متمثلة في قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الإنشاءات، قطاع الخدمات.

أ. القطاع الزراعي:

يعاني القطاع الزراعي من تدهور وتراجع مستمر ناجم عن أسباب عديدة ومتنوعة أهمها الاحتلال الإسرائيلي، والذي يستهدف هذا القطاع بصورة ممنهجة ومنظمة عبر السيطرة على مساحات واسعة من الضفة الغربية ومصادرتها، وإقامة المستوطنات عليها، ، وقلع الأشجار وتخريب الأرض عبر جعلها مكبات للنفايات السامة وبركاً للمياه العادمة، و أيضاً السيطرة شبه الكاملة على مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية، ويضاف إلى ذلك السيطرة

المطلقة على المعابر الحدودية والتحكم بعمليات الاستيراد والتصدير، وبالذات مستلزمات الإنتاج الزراعي²¹. كما يعاني من عدم كفاية التشريعات والقوانين الزراعية المناسبة، وغياب الآليات والقوانين المتعلقة بمنح تعويضات عند حدوث الكوارث المؤثرة على القطاع الزراعي²²، و أيضاً يعتبر أقل القطاعات الاقتصادية استفادةً من النظام المصرفي حيث تبلغ نسبة القروض التي حصل عليها من البنوك أقل من 1% من مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى²³. بالإضافة إلى أن السلطة الفلسطينية لم تقدم للقطاع الاهتمام الذي يستحقه، بل وهمشته في موازنتها المالية، ولم تجعل من التنمية الزراعية والاهتمام بالأرض والمزارع مسألة لها أولوية في برامجها²⁴.

جميع ما تم ذكره انعكس سلباً على القطاع الزراعي وعمل على تراجع نسبة مساهمته في الناتج المحلي، وأيضاً تراجع قدرته على التوظيف وتآكل القاعدة الإنتاجية. حيث تحقق المستوى الأعلى في القيمة المضافة لقطاع الزراعة في عام 1996 والذي بلغ 435.3 مليون دولار، وذلك قبل أحداث الانتفاضة الثانية التي يتضح فيها التراجع بشكل جلي، حيث تراجع بمتوسط 16% خلال الفترة (2000-2002)، واستمرت القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالتذبذب صعوداً وهبوطاً حتى وصلت إلى 253.8 مليون دولار عام 2015، والذي يعتبر منخفض بنسبة 41.7% عن عام 1996.

ب. القطاع الصناعي :

يتعرض القطاع الصناعي منذ عام 1994 وحتى الآن لمعوقات عديدة ترتبط بالدرجة الأولى بالاحتلال الإسرائيلي وسياساته و اتفاق باريس الاقتصادي، حيث ما زال هذا القطاع يعاني من تآكل استثماراته وضعف تعبئة

21 ماهر صالح ، ارتباط التنمية الزراعية بالإدارة السياسية الحرة " فلسطين نموذجاً " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح فلسطين ، فلسطين ، نابلس ، 2012، ص216-2017.

22 صبيح وآخرون، مرجع سابق، 2008، ص191.

23 نضال صبري ، تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ، القدس ورام الله ، 2008، ص75.

24 ماهر صالح، مرجع سابق، 2012، ص217-218.

مدخراته وضعف إنتاجيته وربحيته، ذلك بسبب الاعتماد على خبرات ذاتية عائلية غير قابلة للتطور والتجدد والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي والاعتماد على الشركات الإسرائيلية في تلبية احتياجات المنشآت الصناعية الفلسطينية. رغم ذلك حاولت السلطة الفلسطينية تحسين أداء هذا القطاع من خلال إصدار مجموعة من القوانين واتباع السياسات الهادفة إلى توفير بيئة استثمارية مناسبة وتحسين البنية التحتية وإنشاء المناطق الصناعية²⁵، وبلغ متوسط القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال فترة الدراسة 798.2 مليون دولار، لكن هذه الفترة تضمنتها العديد من الانتكاسات بسبب الاعتداءات والسياسات الإسرائيلية التي انعكست سلباً على الصناعة الفلسطينية، حيث تحقق الانخفاض الأكبر للقيمة المضافة لقطاع الصناعة عام 2006 بفعل سياسة الإغلاق المتبعة من قبل الاحتلال، وأخذت بالتزايد في السنوات اللاحقة لتعود إلى الانخفاض مرة أخرى بسبب الاعتداء العسكري الأخير على قطاع غزة عام 2014.

ويضيف الباحث أن الاحتلال الإسرائيلي سبب رئيسي في انخفاض القيمة المضافة لقطاع الصناعة، حيث أن آثاره طالت القاعدة الإنتاجية للقطاع الصناعي، مما أثر على قدرته على الإنتاج والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل العاملين والتخفيف من مشكلتي البطالة والفقر.

ج. قطاع الإنشاءات :

تتبع أهمية قطاع الإنشاءات كونه يشكل أحد أهم دعائم الاقتصاد الفلسطيني، حيث يوفر العمل في هذا القطاع دخلاً كافياً لشريحة واسعة من أفراد الشعب، إذ لا يحتاج إلى مستوى عالي من المهارات والخبرات²⁶ بالإضافة إلى دوره في حفز الطلب وتعزيز النشاط الاقتصادي ومساهمته المباشرة في حل

25 عبد الفتاح نصر الله وطاهر عواد ، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، فبراير، 2004، ص7.

26 رياض عوض وباسم مكحول، خدمات الإنشاءات في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله- فلسطين، 2006، ص1.

مشكلة البطالة كونه يوفر فرص عمل لعدد كبير من الأفراد²⁷ . وبعد مراجعة الإحصاءات المنشورة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نجد أن القيمة المضافة قد تأثرت بالانتفاضة وسياسات الاحتلال وممارساته، حيث تخلل فترة الدراسة انخفاضات كان اقصاها خلال الفترة (2000-2002)، وآخرها عام 2014 بفعل الاعتداء العسكري الأخير على قطاع غزة الذي أثر سلباً على قطاع الإنشاءات ككل، وتحققت أقل قيمة مضافة لهذا القطاع عام 2002 بفعل الانتفاضة وتداعياتها، وأعلى قيمة مضافة عام 2013 بسبب تخفيف الحصار وانتعاش قطاع الإنشاءات وزيادة المباني وإعادة الإعمار .

د. قطاع الخدمات :

يواجه قطاع الخدمات في فلسطين معوقات عديدة تتمثل في القيود الصارمة المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حركة السلع والخدمات ووسائل النقل، وضعف خدمات البنى التحتية من كهرباء واتصالات ومواصلات، كذلك القيود المتعلقة بالأطر التشريعية والمؤسسية، والقيود المتعلقة بتمويل الاستثمارات في القطاع الخاص، من ارتفاع سعر الفائدة وعدم توفر الضمانات اللازمة للحصول على التمويل واتباع البنوك سياسة محافظة تعمل على تقليص التمويل المتاح لهذا القطاع²⁸ . وقد اتسمت القيمة المضافة في قطاع الخدمات خلال معظم سنوات الدراسة بالتزايد، وقد بلغ متوسط القيمة المضافة للخدمات خلال الفترة (1995-2015) حوالي 1133.067 مليون دولار، وكباقي القطاعات الاقتصادية تأثرت القيمة المضافة الخاصة بالخدمات بالانتفاضة الثانية وإجراءات الاحتلال مما عمل على تراجعها، كذلك عام 2006 تراجعت بنسبة 18.8% مقارنة بالعام السابق، وتأثرت أيضاً بالاعتداءات العسكرية

27 باسم مكحول ونصر عطيان، دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، مشروع تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2002، ص:5.

28 محمود الجعفري وآخرون، قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله- فلسطين، كانون الأول، 2003، ص:5.

وسياسات الحصار المفروضة من قبل إسرائيل والتي عملت على انخفاضها، وذلك في السنوات 2009-2010 لكن هذا التراجع يعتبر تراجعاً منخفضاً مقارنة بالتراجع في السنوات السابقة .

وهنا يؤكد الباحثان على أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدمي يعتمد بدرجة كبيرة على الخدمات وترتفع فيه القيمة المضافة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم أن قطاع الخدمات يعاني من مجموعة من المعوقات، والتي عملت على تعميق التشوه في الاقتصاد الفلسطيني وأثرت على أداء هذا القطاع .

وأخيراً تحتل القطاعات الاقتصادية أهمية خاصة في اقتصاديات الدول المختلفة نظراً لدورها الفعال في تحريك عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، لأنها تضيف قيمة إنتاجية جديدة داخل الاقتصاد، وعلى الصعيد الفلسطيني تعاني كافة القطاعات الاقتصادية متمثلة في (القطاع الزراعي والصناعي والإنشاءات والخدمات) من مشاكل ومعوقات مرتبطة بالاحتلال والسياسات المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية والتي حالت دون قيامها بدورها المنوط بها في عملية التنمية وتسببت في انخفاض نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع دورها في تعزيز إيرادات السلطة الفلسطينية بشكل خاص .

2. الانقسام السياسي الفلسطيني

أدى الانقسام السياسي الفلسطيني بعد سيطرته حركة حماس على قطاع غزة في 14 يونيو 2007 إلى وجود حكومتين فلسطينيتين واحدة في رام الله وأخرى في غزة، تتباين فيهما مصادر وطريقة الحصول على الموارد المالية وكذلك أوجه الإنفاق لهذه الموارد . ويمكن تلخيص أهم النتائج المالية والاقتصادية المترتبة على الانقسام فيما يلي :

أ. وضعت السلطة الفلسطينية عقب الانقسام ثلاث خطط للتنمية (خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010، وخطة إقامة الدولة وبناء المستقبل 2011 - 2013، والخطة الجديدة 2014 - 2016) وجميعها يشمل

- قطاع غزة ضمن التخطيط من الناحية النظرية، لكن الانقسام حال دون تنفيذها فعلاً على أرض الواقع .
- ب. صدور العديد من القوانين في الضفة ذات الطابع الاقتصادي والمالي منها قانون غسيل الأموال، وقانون ضريبة الدخل والعديد من الأنظمة والقوانين لم يتم تطبيقها في قطاع غزة²⁹ .
- ج. تراجع حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب، ومع العالم الخارجي من جانب آخر .
- د. خساره موازنة السلطة إيرادات ضريبة القيمة المضافة على البضائع الواردة لقطاع غزة من إسرائيل بسبب عدم إظهار فاتورة المقاصة الضريبية الموحدة من قبل المستوردين أو الحكومة في غزة وتعذر تحصيلها من الطرف الإسرائيلي.
- هـ. حرمان السلطة لإيرادات المقاصة الخاصة بواردات غزة بسبب الحصار المترتب على الانقسام³⁰ .
- ويؤكد الباحثان على أن الانقسام الفلسطيني قد أثر على إيرادات السلطة من ضريبة القيمة المضافة، حيث أفاد تقرير البنك الدولي أنه عام 2006 بلغت مساهمة قطاع غزة 17% من إيرادات ضريبة القيمة المضافة، في حين أنها أصبحت لا تتجاوز 6% عام 2010³¹، كما أن آثار الانقسام تعدت حدود الإيرادات إذ أثرت على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للاقتصاد الفلسطيني كافة .

29 سيف الدين عودة، الآثار والدروس المستفادة من مرحلة الانقسام ومتطلبات نجاح الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة، في مجلة قراءات استراتيجية بعنوان الآثار الاقتصادية والوظيفية للمصالحة الفلسطينية (تحرير مازن العجلة)، السنة 7، العدد 16، 2014، ص32-33.

30 أمان، السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة، الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة، 2012، ص3.

31 أحمد قباجة، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس و رام الله- فلسطين، 2012، صX.

3. ظاهرة الأنفاق

على أثر الانقسام الفلسطيني أصبح اقتصاد غزة يقوم على الأنفاق التي ليس لها علاقة بكسر الحصار. هذا أن لم يكن قد أكده وأطال بعمره. بل أنها ظاهرة ذات توجه تجاري بحث³²، حيث نجم على الاعتماد عليها آثار سلبية جسيمة تتمثل بالآتي:

أ. حولت قطاع غزة إلى سوق استهلاكي فقط، حيث لا يتم تصدير أي مادة أو سلعة عبر الأنفاق، وأدخلته في أزمة نقدية بسبب تصدير الأموال واستيراد السلع .

ب. أفقدت الشعب الفلسطيني الكثير من الدعم والمؤازرة الدولية والعربية، خاصة بعد أن استغلت إسرائيل الموضوع اعلامياً لتوحي بأن أهل قطاع غزة تمكنوا من معالجة مشكلة الحصار .

ج. تعميق الانقسام والانفصال السياسي عن الضفة، مما يساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية .

د. خفضت الأنفاق من الضغط على إسرائيل لفتح المعابر ورفع الحصار، وتعمل إسرائيل عبر محاولات تدريجية للتخلص من قطاع غزة وزجه في وجه مصر، والتتصل من مسؤوليتها كدولة احتلال، وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية .

هـ. أدت الأنفاق إلى عمليات نصب واحتيال حيث تم هدر نحو 600 مليون دولار من أهالي قطاع غزة، جمعها تجار وحافرو الأنفاق من المواطنين بحجة تشغيلها بالأنفاق ووعدهم بأرباح تصل إلى 50% لكنها ذهب في عمليات نصب واحتيال وتهريب وهروب إلى الخارج³³ .

32 مازن العجلة، السياسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد، 37-38، 2013، ص48.

33 سمير أبو مدللة و فائق الأغا، اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة : ضرورة وطنية !! أم كارثة اقتصادية واجتماعية، مجلة جامعة الأزهر لسلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B)، فلسطين، غزة، ص1170-1172.

ويتفق الباحثون مع ما سبق في أن الأنفاق كان لها العديد من الآثار التي انعكست سلباً على الاقتصاد الفلسطيني ككل، وأن الأنفاق هي ظاهرة ذات توجه تجاري بحت، وليس لها علاقة بمواجهة الحصار، بل أطالت بعمره، بالإضافة إلى أن الاستيراد عبرها كلّف السلطة ثمناً باهظاً، لذلك يجب أن يكون الاستيراد بشكل رسمي عبر معبر رفح أو عبر إسرائيل، وعودة إيراداته إلى السلطة لتكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها، بدلاً من توجيهها للمنح والمساعدات أو الاقتراض .

4. عدم ملائمة التشريعات والقوانين الضريبية

ارتبط الوضع الضريبي في الأراضي الفلسطينية بالتطورات السياسية التي عاشتها بعد النكبة عام 1948 وتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق (إسرائيل و الضفة الغربية وقطاع غزة) . فقد طبقت القوانين الأردنية في الضفة الغربية منذ عام 1950، أما قطاع غزة فكانت تديره مصر التي أبقى القوانين الضريبية الفلسطينية المنسوخة عن القوانين الإنجليزية مطبقة به دون تغيير. لكن في أعقاب حرب حزيران عام 1967 احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، وانسجماً مع أهدافها الاحتلالية أفرغت الكثير من القوانين من مضمينها بسبب التعديلات التي أجرتها عليها بموجب أوامر عسكرية متعددة من الاحتلال، وفرضت ضرائب جديدة أهمها ضريبة القيمة المضافة وضريبة الأرنونا وغيرها، كما وتلاعبت بمقادير الشرائح والنسب الضريبية بما لا يخدم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمكلف الفلسطيني³⁴ . ثم بعد ذلك اتفق باريس الاقتصادي بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، بالإضافة إلى مجموعة الأوامر والقوانين لوزارته المالية³⁵ . بالإضافة إلى ما ذلك هناك فوضى تشريعية وتسرع في إصدار قوانين غير مدروسة كفاية وغير ناضجة أو متفق عليها بين المؤسسات وهيئات المجتمع المدني وذلك إبان توقف المجلس التشريعي

34 إبراهيم عتيق، أثر تقييم واقع الإدارة الضريبية العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013، ص519.

35 ماجد رابي، الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين، فلسطين، نابلس، 2003، ص108.

الفلسطيني عن العمل منذ العام 2007 وحتى الآن، حيث بلغت عدد القرارات بقانون التي أصدرها الرئيس الفلسطيني منذ مطلع العام 2007 وحتى نهاية 2014 (113) قرار بقانون، وأن عدد القرارات ذات البعد الاقتصادي والمالي منها بلغت 42 قرار³⁶.

ويؤكد الباحثان على أن ما سبق أورث الأراضي الفلسطينية وضعاً جعل إدارتها الضريبية تعاني الكثير من السلبيات سواء في تعاملها مع الجمهور، وفي قدرتها على فرض الالتزام الضريبي على المكلفين أو في قدرتها على رفد خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية بالأموال اللازمة للقيام بواجباتها. كما جعلها عاجزة عن التنفيذ السليم للقوانين الضريبية سارية المفعول، ومن ثم أفضلها في تنفيذ السياسات الضريبية اللازمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المنشودة³⁷.

5. الإعفاءات الضريبية

تتسم الإعفاءات الضريبية الحالية بالإفراط في سخائها وبالتعقيد بدون ضرورة، وهناك شكوك في إمكانية نجاحها، وإن الإفراط يقوّض الجهود الرامية لتحصيل الإيرادات، حيث تقدر تكاليفها بنسبة تتراوح بين 0.4 و 1.5% من إجمالي الناتج المحلي، ومن المتوقع أن ترتفع بدرجة أكبر مستقبلاً، كما أن الإعفاءات الضريبية تمنح غالباً لمشاريع تحقق ربحية عالية كانت ستقام على أي حال. وهي عرضة لإساءة الاستخدام، وإحداث التشوهات، وتعقيد الإدارة الضريبية. وبالرغم من اهتمام السلطات بإصلاح الحوافز الضريبية، فإن أصحاب المصالح الشخصية والاعتبارات السياسية قد تمكنوا حتى الآن من الحفاظ على هذه الحوافز، حتى في خضم الضغوط الخطيرة التي تعرضت لها المالية العامة للسلطة الفلسطينية³⁸.

36 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 42، فلسطين، رام الله، 2015، ص5.

37 إبراهيم عتيق، مرجع سابق، ص520.

38 كريستوف ديوفالد وآخرون، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة، صندوق النقد الدولي، 2013، ص15.

6. التهرب الضريبي

إن الاعتداء على المال العام من خلال ما يعرف بالتهرب الضريبي يشكل أحد أهم صور وأشكال الفساد، نظراً لما يشكله من اعتداء على حق مزدوج لكل من الدولة والأفراد، فبالنسبة للدولة هو اعتداء على حق من حقوقها وإيراداتها، ومن جانب الأفراد فهو يحرمهم من التمتع بثمره هذا المال العام الذي لو لم يتم الاعتداء عليه لتم تسخيرها في الصالح العام على صورة خدمات للمواطنين .

وأشكال التهرب الضريبي تجمع بين غير المسجلين والمسجلين غير الملتزمين والمتلاعبين بدفع الضرائب، وهنالك نسبة ضئيلة مسجلة وملتزمة بالدفع لا تتعدى 50%³⁹ . وتتعدد أسباب وجود ظاهرة التهرب الضريبي ، منها يعود للإدارة الضريبية ومنها يعود إلى المكلفين أنفسهم، وأيضاً ضعف النظام الضريبي، وضعف أنظمة مكافحة وغيرها

7. ارتفاع نسبة التهريب في السوق

إن عدم سيطرة السلطة على الحدود الفلسطينية جعل التهريب من وإلى إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية مصدراً آخر من مصادر الخسارة الكبيرة للإيرادات، حيث أنه في ارتفاع مستمر . وفي دراسة للأونكتاد قدرت قيمة البضائع المهربة ما بين 25% و 35% من مجموع واردات الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الحالات التي تكون فيها البضائع المهربة منتجة في إسرائيل، تفقد السلطة الوطنية إيرادات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على المشتريات⁴⁰ .

8. تدني القاعدة الضريبية

تعاني منظومة الإيرادات الضريبية الفلسطينية من ضعف في معدلات الجباية وتدني القاعدة الضريبية، ونعني بالقاعدة الضريبية كافة الأصول

39 وزارة المالية، قانون الموازنة العامة - السنة المالية 2014، 2014، ص178.

40 الحياة الاقتصادية، العدد 6847، الخميس 2014/12/4، ص19.

والعناصر والأنشطة الخاضعة للضريبة⁴¹، ويؤثر تدني القاعدة الضريبية سلباً على المبالغ المجهدة من هذه الضريبة، وبالتالي تنخفض معدلات الجباية الفعلية عن معدلات الجباية المفترضة بالشكل الذي يؤثر سلباً على حصيلة الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

ويعود ذلك إلى النظام الضريبي والتهرب الضريبي وتهرب السوق الذي تم ذكرهم بالإضافة إلى الآتي :

1. تسوية وتسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية : إن تسجيل الأراضي له أبعاد سياسية واقتصادية ومالية جمة، فصراعنا مع إسرائيل هو صراع على الأرض وتثبيت ملكيتها أساسي، كما وأن تلك الأراضي المطوية يتم الاستفادة منها كضمانات لقروض تُحرك الاقتصاد . وقد بلغت الأراضي المسجلة في الضفة الغربية ما نسبته 33%، أي أن نسبة الأراضي غير المسجلة مرتفعة جداً ما نسبته 67% ما يقارب 3800 كم²⁴²، ويعود ذلك التدني في التسجيل إلى التهرب من قبل المكلفين بالإضافة إلى الآتي:

أ. مشاكل خاصة مع قضايا ورثة الأراضي⁴³.

ب. ارتفاع رسوم تسجيل أراضي منطقة (ج) مقارنة مع مثيلاتها في مناطق السلطة إذ تبلغ 5% من قيمة الأراضي المنوي تسجيلها⁴⁴.

2. بند صافي الإقراض الذي شكّل صافي الإقراض عبئاً كبيراً على موازنة السلطة الفلسطينية على عبر السنوات الماضية ، حيث بلغ 300.5 مليون دولار في عام 2016⁴⁵ .

IETP, Tax Policy Nuts and Bolts: Understanding the Tax Base and Tax Rate, 41
Institute on Taxation and Economic Policy, Washington, DC, August 2011

42 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 30، فلسطين، رام الله، 2013، ص46.

43 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، تقرير نهائي لجلسة طاولة مستديرة (2) / موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2012 : الخطة مقابل التنفيذ، رام الله، 2013، ص20

44 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق، 2013، ص46.

45 موقع سلطة النقد الفلسطينية، البيانات التراكمية، <http://www.pma.ps> .

ثالثاً: المحددات الخارجية

إن إيرادات السلطة الفلسطينية لا تتأثر بالمحددات الداخلية فقط بل هناك مجموعة من المحددات الخارجية التي تنعكس بشكل سلبي على الإيرادات وتتمثل بالاحتلال الإسرائيلي المحدد الأهم لإيرادات السلطة الفلسطينية لسيطرته على المعابر والحدود وتحكمه بالتجارة الخارجية الفلسطينية وبمنطقة ج ، وما يسببه أيضاً من تسرب مالي ناجم عن إيرادات المقاصة ورسوم معبر الكرامة والمخالفات المرورية للمواطنين الفلسطينيين وغيرها ، بالإضافة إلى المنح والمساعدات التي فشلت في التعويض عن مساوئ السياسة الإسرائيلية .

1. اتفاق باريس الاقتصادي

يشكل اتفاق باريس الموقع في 29 نيسان 1994 الملحق الاقتصادي لاتفاقية أوسلو، وهو اتفاق تعاقدي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لمرحلة انتقالية مؤقتة تنتهي عام 1999 ليحل محله اتفاق دائم، إلا أنه أصبح أمر واقع يتم التعامل به إلى الآن. وذكر في الاتفاق أنه يهدف إلى تقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني، وإعطائه الفرصة لممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته الخاصة للتنمية وخلق مناخ اقتصادي أفضل للشعبين . وبالرغم من احتواء البروتوكول على بعض الجوانب الإيجابية، إلا أنه لم يكن في مجمله لصالح الشعب الفلسطيني فقد نجحت إسرائيل في إيجاد آلية تمكنها من سلب استقلالية القرار الاقتصادي الفلسطيني، والتدخل في شؤون الاقتصاد الفلسطيني⁴⁶ . وذلك بما فيه من ثغرات وخاصة التي تضبط السلوك الإسرائيلي عند التطبيق، فالاتفاق حقق مكاسب للجانب الإسرائيلي أكثر من الجانب الفلسطيني وعمل على الحد من حقوق السلطة وصلاحياتها. وإضافة إلى ذلك تضمن موافقة على تقديم الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية

46 هشام عورتاني وباسم مكحول، اتفاقية باريس الاقتصادية : تقييم تطبيق الجوانب المتعلقة بالتجارة الزراعية، دورية السياسة الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، العدد 6، السنة الثانية، 1995، ص71.

فافترض الجانب الإسرائيلي إمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية دون ربطها عملياً بالناحية السياسية . وهذا ليس بالممكن وذلك لأن إسرائيل حتى لو افترضت مبدأ حسن النية فإنها تمارس في الغالب الضغط على الفلسطينيين بأي شكل، فتستغل الجانب الاقتصادي للضغط على الفلسطينيين سياسياً وكثيراً ما قامت باحتجاز مستحقات السلطة المالية⁴⁷ .

ويؤكد الباحثان أن اتفاق باريس محدد مهم وأساسي لإيرادات السلطة، فهو يؤثر سلباً على مستوى إيراداتها ويعيق من قدره السلطة على زيادة مواردها، ومن جهة أخرى يعزز من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي .

2. تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي

تمثل التبعية الاقتصادية لإسرائيل التحدي الرئيسي للوصول إلى اقتصاد فلسطيني مستقل، وخطوره التبعية تأتي من تجذرها في البنية الاقتصادية الفلسطينية بعد عقود طويلة من الاحتلال وسياساته التي استمرت بعد إنشاء السلطة الفلسطينية من خلال اتفاق باريس الاقتصادي الذي حرم السلطة من ممارسة حقها في وضع وتصميم السياسات الاقتصادية⁴⁸ . وتمثل قنوات تحكم الاحتلال الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني بالآتي :

أ. إيرادات المقاصة : تشكل إيرادات المقاصة التي تحصلها وزارة المالية الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي مورداً رئيسياً لإيرادات الموازنة العامة، حيث تتراوح نسبة هذه الإيرادات ما بين 60-70% من إجمالي الإيرادات المحلية، كما تغطي ما نسبته 45-55% من إجمالي النفقات العامة . وتمثل العقوبات التي تهدد إسرائيل بفرضها في هذا المجال خفض التحويلات الضريبية للسلطة الفلسطينية، والإيعاز لوزير المالية الإسرائيلي بخضم مستحقات السلطة الفلسطينية لتسديد ديون شركة الكهرباء القطرية والمستشفيات الإسرائيلية، بالإضافة إلى خصم أية مستحقات على السلطة

47 علا الشلة، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2005، ص73-74.

48 مازن العجلة، الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية، مجلة قراءات استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 12، 2013، ص47-48.

الفلسطينية أو أحد مؤسساتها العامة أو المحلية لصالح أي جهة إسرائيلية، وفي أي لحظة تتشدد إسرائيل في إجراءاتها التصعيدية ضد السلطة تقوم بإيقاف إيرادات المقاصة بشكل كامل، وبالتالي فشل السلطة في تغطية نصف نفقاتها، وأهمها فاتورته رواتب الموظفين . و مثل هذا الوضع ستنعكس تداعياته بصورة شبه شلل عام يصيب كافة مناحي الحياة الاقتصادية وحالة ركود ناجمة عن عدم استلام الموظفين لرواتبهم، باعتبار أن دفع الرواتب يعتبر المحرك الأساسي لحركة الطلب والاستهلاك⁴⁹ . بالإضافة إلى ما سبق من عقوبات جزئية وكاملة، تعاني إيرادات المقاصة من تسرب مالي .

ب. التجارة الخارجية : منذ نشأة السلطة الفلسطينية وحتى وقتنا الحاضر يعاني قطاع التجارة الفلسطينية من تشوهات هيكلية عميقة ناجمة عن سياسات وممارسات سلطات الاحتلال، حيث سجل الميزان التجاري عجزاً مستمراً ومتواصلاً طوال الفترة (1995-2016) . وتتلخص تلك التشوهات بضيق قاعدته الصادرات ومحدودية تنوعها وضآلتها مقارنة بالواردات⁵⁰ ، حيث تعتمد السلطات الإسرائيلية تخفيف القيود على الاستيراد ما عدا السلع الإنتاجية التي يمكن أن تنهض باقتصاد السلطة ، كما وتفرض الكثير من العراقيل على عمليات الإنتاج والتصدير⁵¹ ، وذلك لتضعف هيكل الصادرات الفلسطينية، و تزيد من الاعتماد المفرط على الاستيراد⁵² .

49 سيف الدين عودة، الآثار والدروس المستفادة من مرحلة الانقسام ومتطلبات نجاح الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة، في مجلة قراءات استراتيجية بعنوان الآثار الاقتصادية والوظيفية للمصالحة الفلسطينية (تحرير مازن العجلة)، السنة 7، العدد 16، 2014، ص38-40.
50 ناصر العارضة، التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية : واقعها وآفاقها المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2000، ص1.
51 محسن صالح وآخرون ، المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية 1994 – 2013 ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، 2015، 37-38.
52 عبد المعطي زعرب، التجارة الخارجية واقعها وآفاقها المستقبلية، وزارة الاقتصاد، فلسطين، 2005، ص17.

وفي ظل غياب سياسة اقتصادية واضحة تعمل على خفض عجز الميزان التجاري، وعلى ضوء النقص الحاد في الموارد الاقتصادية لفلسطين الأمر الذي يعمق حدة المشكلة الاقتصادية، إضافة إلى القيود المفروضة بأشكال عديدة على استيراد المواد الخام والتي تقلل من فرص تنويع وتعزيز الإنتاج، وبالتالي خفض القوة التنافسية للمنتجات المحلية، وعلى خلفية ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية نشأت سوق استهلاكية وارتكزت بشكل رئيسي في تلبية الاحتياجات الأساسية على الواردات من الخارج، مما زاد من اتساع الهوة بين الصادرات والواردات، وبسبب محدودية السوق الفلسطيني والعراقيل والمعوقات التي وضعتها إسرائيل، فإن تعزيز الصادرات والتوجه نحو السوق الخارجي لتصريف المنتجات المحلية، وخفض العجز في الميزان التجاري، كان التحدي الرئيسي للسلطة الفلسطينية في الإطار العام لرسم معالم اقتصاد قوي وسليم.⁵³

كما أن القيود المفروضة على الجانب الفلسطيني المتمثلة بسيطرة الاحتلال على المعابر، وارتفاع تكاليف التجاره مع باقي دول العالم، ركزت التجاره الفلسطينية مع إسرائيل، وجعل إسرائيل تستأثر أغلب وارداتها وصادراتها⁵⁴، حيث بلغ استحواذ الجانب الإسرائيلي للعام 2016 من الصادرات ما نسبته 84.5%، ومن الواردات ما نسبته 69%⁵⁵.

ج. سوق العمل : يعاني سوق العمل الفلسطيني من تشوهات واختلالات هيكلية مزمنة حدثت من قدرته على توفير فرص عمل كافية ومستمره لتغطية النمو المتزايد في حجم الأيدي العاملة سنوياً، وتتمثل تلك التشوهات والاختلالات بتآكل القدرة الانتاجية للاقتصاد، وسياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل، بالإضافة إلى التاريخ الطويل من الاعتماد على السوق الإسرائيلية والبنود المتعلقة بالعمالة في اتفاق باريس الاقتصادي، وعدم وجود فرص عمل منتجة مستديمة خاصة تلك المرتبطة بالقطاع الخاص .

53 سوسن الهدهد، التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2010، ص65.

54 مازن العجلة، مرجع سابق، 2013، ص31.

55 سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016، فلسطين، رام الله، 2017، ص39-40.

ولقد أدى ذلك إلى تشويه وتجزئة سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة حالات التشغيل الناقص، وانخفاض إنتاجية العامل، هذا بالإضافة إلى تواضع مستوى الأجور في السوق المحلية، في المقابل تتمتع الأيدي العاملة في إسرائيل بأجر أعلى نسبياً مقارنة في السوق المحلي، الأمر الذي لم يؤدي فقط إلى خفض تنافسية أرباب العمل المحليين ولكنه تعدي ذلك إلى زيادته الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وإلى جعل العمل والاقتصاد بكامله عرضة للتأثر بالتقلبات التي يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي⁵⁶.

د. النظام المصرفي : يرتبط الجهاز المصرفي الفلسطيني بالجهاز المصرفي الإسرائيلي بأربع قنوات رئيسة تتمثل بمقاصة الشيكات التي تتم عبر غرفة المقاصة الإسرائيلية فيما يتعلق بالشيكات المسحوبة على المصارف الفلسطينية لصالح مصارف إسرائيلية والعكس، والحوالات الصادرة والواردة من وإلى إسرائيل، وإصدار وتنفيذ اعتمادات مستندية خاصة بعملة الشيكال من خلال المصارف الإسرائيلية، وأخيراً إدارة السيولة النقدية وبشكل خاص في كل ما يتعلق بعملة الشيكال⁵⁷.

ولقد ظهرت أهمية هذه القنوات في الضغط على المجتمع الفلسطيني مع بدء مرحلة الانقسام الفلسطيني في منتصف 2007، حيث لم يلتزم الجانب الإسرائيلي بتوفير الشيكال للمصارف العاملة في غزة، حيث قامت البنوك الإسرائيلية بقطع علاقاتها مع بنوك غزة ووقفت أي تعامل معها بعد إعلان قطاع غزة كيان معادي في عام 2007، وعليه قامت البنوك الإسرائيلية بفرض تعقيبات عديدة على نقل الأموال حيث تحتاج إلى وجود تنسيق أمنى لعبور الأموال من الضفة إلى غزة مما أدى إلى وجود نقص حاد في عملة الشيكال في غزة⁵⁸. بالإضافة إلى رفض إسرائيل منذ

56 مازن العجلة، مرجع سابق، 2013، ص27-28.

57 سيف الدين عودة، مرجع سابق، 2014، ص45.

58 هالة الشعيبي، برتوكول باريس الاقتصادي – مراجعة الواقع التطبيقي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2013، ص21-22.

العام 2009 ترحيل المصارف الفلسطينية فوائض عملة الشيكال لديها وهذا سيؤدي إلى تراكم الشيكال بشكل حاد وارتفاع تكلفة الاحتفاظ به، وهذا يتعارض مع النصوص الواردة باتفاق باريس الاقتصادي والذي جاء به (سيسمح الجانبان بعلاقة تبادلية بين بنوك كل منهما)⁵⁹ .
بناءً على ما سبق تعتبر التبعية الاقتصادية محدد أساسي في إيرادات السلطة، حيث تعددت أشكال وقنوات تحكم إسرائيل بالاقتصاد الفلسطيني كما ذكرنا، سواء كانت من خلال المالية العامة أو النظام المصرفي أو سوق العمل أو حتى التجارة الخارجية، مما كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر جمة، وأثر سلباً على مستوى الإيرادات الخاص بالسلطة .

3. سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحدود

يستخدم الاحتلال الإسرائيلي المعابر والحواجز والحدود كأداة لتحقيق أهدافه وفقاً للتطورات السياسية . وتتنوع أشكال الإغلاق الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى تنوع شدتها، فمنها الطوق الأمني والذي يشمل عدم مقدره الفلسطينيين من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة دخول إسرائيل والقدس، ومنها الإغلاق الداخلي والذي يشمل فصل مناطق الضفة الغربية عن بعضها البعض، والإغلاق مع العالم الخارجي، وتتمثل خسائر الاقتصاد الفلسطيني من ذلك بالآتي⁶⁰ :

أ. انخفاض التبادل التجاري أمام حركة الصادرات، وبدرجة أقل أمام الواردات، مما يؤثر على الإنتاج والعرض الكلي الفلسطيني . فتأخير الواردات وزيادة تكلفة نقلها وتخليصها في الموانئ يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الفلسطيني المعتمد على الواردات، ورفع السلع الاستهلاكية المستوردة، كما أن منع الصادرات الفلسطينية من العبور في الوقت المناسب أدى إلى ضياع بعض الصفقات، وتلف بعض المنتجات المخصصة للتصدير .

59 سيف الدين عودة، مرجع سابق، 2014، ص46.

60 عمر عبد الرازق وآخرون، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/28 - 2001/6/30، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2001، ص18-22.

ب. يحرم نسبة كبيرة من المواطنين من مصادر دخلهم، وأيضاً خسارته الإيرادات من دخل العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل .

كما قام البنك الدولي بدراسة قدر فيها كلفة الحواجز الإسرائيلية في الضفة عام 2007 بـ 7000 عاطل وانخفاض حاد في الأجور، نتج عنه خساره مالية بنحو 38 مليون دولار⁶¹، بالإضافة إلى سياسة الحصار المتكررة، كان آخرها الحصار المفروض على غزة الذي تبع الانقسام السياسي وما زال إلى الآن، وتتمثل خسائر الحصار بالتأثير على القطاع الخاص بحرم انه من توفر المواد الخام والقدرة على التصدير، وأدى إلى تدهور مستويات المعيشة للمواطن نتيجة عدم توفر السلع وارتفاع أسعارها، وتزايد معدلات البطالة ، وانخفاض مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي⁶² .

إن الاحتلال الإسرائيلي يعيق النمو الاقتصادي، فمجرد وجود الاحتلال يشكل مخاطر جسيمة على الاقتصاد بسبب استهدافه للنشاط الاقتصادي والتضييق على انتقال الأفراد والبضائع في السوق الداخلية والخارجية بكافة السبل واستغلال الفرص لتدمير البنى التحتية والمرافق العامة والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية⁶³ .

4. التسرب المالي

يعرّف التسرب المالي بأنه الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المواطن في الضفة الغربية وقطاع غزة على السلع التي يستوردها ويستهلكها، والتي تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية عوضاً من ذهابها إلى الخزينة الفلسطينية⁶⁴ .

61 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق، 2013، ص24-25.

62 مازن العجلة، مرجع سابق، 2013، ص45-46.

63 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق، 2013، ص9.

64 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 38، فلسطين، رام الله، 2014، ص29.

وفي دراسة للأونكتاد قدر حجم التسرب المالي السنوي لخزينة السلطة بنحو 313 ملايين دولار، كما توصلت الدراسة إلى أن 40% من التسرب المالي يعود على الاستيراد المباشر أو غير المباشر، في حين يعود 60% على التهريب الجمركي والتهرب من تسليم الفواتير⁶⁵. وأن تلك الخسارة في الإيرادات المالية تصل إلى 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي و 18% من الإيرادات الضريبية للسلطة. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن الإيرادات العامة الفلسطينية المتسربة كانت ستمنح السلطة الفلسطينية قدرة أكبر على حفز الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار أربع نقاط مئوية، وخلق 10000 فرصة عمل إضافية سنوياً⁶⁶.

ويعود التسرب المالي إلى الأسباب التالية :

- أ. اعتماد أسلوب الفواتير عند تقسيم الإيرادات الجمركية بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، بدلاً من اعتماد تقديرات التدفق الكلي للواردات الفلسطينية، مما يترتب على ذلك خسائر في إيرادات السلطة من الضرائب الجمركية ولا يقوم الجانب الإسرائيلي بتعويض السلطة⁶⁷
- ب. لا يمكن للطرف الفلسطيني متابعة الفواتير عن كثب، فهي تحت إدارة ومسؤولية الجانب الإسرائيلي وهذا يتيح قدرًا من التلاعب في الفواتير⁶⁸.
- ج. لا تظهر الفاتورة أي معلومة عن المنشأ الأصلي للبضاعة المشتراة من إسرائيل، حيث أن هذه المعلومة قيمة جداً تمكن السلطة من التعريف بجميع البضائع التي تستحق عليها ضرائب جمركية، وذلك لأغراض اقتسام الإيرادات الجمركية مع إسرائيل⁶⁹.

65 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص29.

66 الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نشرة صحفية، جنيف، 2014، ص1..

67 صخر الأحمد، ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2005، ص101.

68 مازن العجلة، الموازنة العامة والتطورات المالية في الأراضي الفلسطينية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، 2011، 49.

69 منى الجوهري، الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية: البحث عن العدالة في توزيع الإيرادات، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، 1995، ص27.

- د. استناد شرط إجراء المقاصة بين دوائر الضرائب الإسرائيلية ودوائر الضرائب الفلسطينية على أن يقدم كل جانب للآخر قائمة بالفواتير التي لديه لإجراء المقاصة بينهما، على أن تسوى المطالبات في غضون ستة أيام من الاجتماع، وإن المطالبة الفلسطينية مشروطة بتوفير فاتورة المقاصة، فإن قيام التاجر أو المستهلك الفلسطيني بالتغاضي عن تسليم فاتورة المقاصة للدوائر الضريبية المختصة في منطقتة يكلف خزينة السلطة مقدار الضرائب على هذه الفاتورة⁷⁰.
- هـ. سقوط حق فلسطين في المطالبة المالية لأي فاتورة مقاصة تجاوزت مدتها 6 شهور.
- و. عدم تسليم فواتير المقاصة لدوائر الضريبة الفلسطينية، وتشمل المشتريات الفلسطينية من إسرائيل حيث يتم دفع الضريبة الإضافية عليها للبائع الإسرائيلي الذي بدوره يدفعها للخزينة الإسرائيلية ولا تحول للخزينة الفلسطينية عن طريق المقاصة. وقدرت وزاره المالية هذا التهرب بما يعادل 17 مليون دولار.
- ز. التزوير والتلاعب في فواتير المقاصة، حيث يتم التزوير بطباعة فواتير مقاصة غير أصلية مزيضة في مطابع خاصة وغير معتمدة من قبل الجهات الحكومية، ومن ثم يتم تداولها بين التجار، وبالتالي تسقط المطالبة بها في جلسة المقاصة. أما التلاعب يكون في قيمة البضاعة للتقليل من حجم الضريبة والاتجار بفواتير مقاصة لصفقات تجارية وهمية، وذلك يكلف السلطة خسائر تعادل 7 مليون دولار سنوياً⁷¹.
- ح. خسائر الضرائب المختلفة المفروضة على المشتريات المباشرة لسكان الضفة والقطاع من إسرائيل والتي لا يتم بالطبع توثيقها بفواتير، بالإضافة إلى

70 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 23، فلسطين، رام الله، 2011، ص22.

71 محمود الخفيف وآخرون، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، نيويورك وجنيف، 2014، ص29.

- مشتريات التجار الفلسطينيين من إسرائيل والتي لا يقوم التجار بتوثيقها
بفواتير ووثائق استيراد تحوّل إلى وزارة المالية الفلسطينية .
- ط. قيام بعض الشركات الفلسطينية بالاستيراد غير المباشر عبر وسطاء
إسرائيليين لتجنب التأخير في التخليص الجمركي والعراقيل الأخرى التي
يفرضها موظفو الجمارك الإسرائيليين، وهكذا فإن الجمارك وضريبة
المشتريات والقيمة المضافة على هذه المستوردات التي يتحملها المواطن
الفلسطيني تذهب إلى الحكومة الإسرائيلية⁷² .
- ي. الاستيراد غير المباشر بشكل كامل : في هذه الحالة تكون كامل السلعة
ومكوناتها تستورد إلى السوق الإسرائيلي دون أن يتم أي تعديل أو تغيير
عليها، ومن ثم يتم إعادة بيعها في السوق الفلسطيني بموجب فاتورة
مقاصة، وهنا يحدث التسرب المالي لكافة الضرائب الواجبة على السلعة .
- ك. الاستيراد غير المباشر المقنع : في هذه الحالة تكون مكونات السلعة
مستوردة من الخارج ويتم إجراء تعديلات أو تجميع أو تعبئة على السلع
لتأخذ شكلها النهائي في إسرائيل ويتم بيعها إلى السوق الفلسطيني
بموجب مقاصة . مع العلم أنه حسب قواعد المنشأ العالمية فإنه يجب
إدخال قيمة مضافة على السلعة ما بين 35-40% كحد أدنى حتى
تكتسب السلعة صفة المنشأ ولكن من الصعب على الجانب الفلسطيني
الحصول على معلومات تمكنه من معرفة نسبة القيمة المضافة
الإسرائيلية التي أضيفت على السلع المعدلة، وهكذا يحدث تسرب المال
الفلسطيني، فضلاً عن أن عملية الإنتاج وإعادة التصنيع والعمل التكميلي
(القيمة المضافة) على السلعة يؤدي إلى تشغيل الأيدي العاملة
الإسرائيلية ويساهم في دفع عجلة الاقتصاد الإسرائيلي ولا يساعد في
خلق أي نمو أو فرص عمالة في السوق الفلسطيني⁷³ .

72 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون ، المراقب الاقتصادي والاجتماعي ، العدد
30 ، رام الله ، 2012، ص26.

73 محمود الخفيف وآخرون، مرجع سابق، 2014، ص32.

ومن المهم التأكيد على وجود مصادر أخرى عديدة للتسرب المالي الفلسطيني ، ومنها : المخالفات المرورية على الطرق ما بين المدن الفلسطينية ، رسوم معبر الكرامة .

5. منطقة (ج) والنهب الإسرائيلي المتواصل لها

إن أهم مقومات تحقيق تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية يكمن في حصول السلطة الفلسطينية على كامل السيطرة على الأراضي الفلسطينية المصنفة (ج)⁷⁴ . حيث تشكل منطقة (ج) نحو 60% من مساحة الضفة الغربية أي بمساحة قدرها 3323 كم²، والتي من المفترض أن يتم نقل الصلاحيات والمسؤولية في مجال التخطيط وتقسيم الأقاليم فيها من الإدارة الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية تدريجياً بحيث تنتهي هذه العملية في فترة لا تتجاوز عام 1999، إلا أن ذلك لم يحدث إلى الآن، وما زالت سلطات الاحتلال تسيطر سيطرته مطلقاً عليها . وتكمن أهمية المنطقة (ج) بأنها أكثر المناطق وفرة بالموارد ففيها تستقر أغلبية المياه العذبة ومعظم الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية واحتياطي الأراضي التي توفر أساساً اقتصادياً لخطة تنموية شاملة، بالإضافة إلى أنها الأراضي الوحيدة المتواصلة في الضفة الغربية والتي تربط فيما بين 227 منطقة جغرافية منفصلة عن بعضها البعض أفرزها اتفاق أوسلو، فيما يسمى المنطقتان (أ، ب) . ومن ثم فإن أي ترابط اقتصادي بين هذه المناطق سوف يظل معرضاً للخطر طالما استمرت قيود الاحتلال المفروضة في المنطقة (ج)⁷⁵ . وفي تقرير للبنك الدولي رصد فيه الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة القيود المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي على منطقة (ج) في الضفة الغربية . وتوصل التقرير إلى أن رفع هذه القيود يمكن أن يزيد القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) في الأراضي الفلسطينية بمقدار 3.4 مليار

74 وزارة المالية وآخرون، دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2013، 2013، ص6.

75 جمال البابا، المنطقة (ج) نهب إسرائيلي متواصل وحاجة فلسطينية ملحة، مجلة مركز التخطيط

الفلسطيني، العدد (35-36)، 2012، ص63، 73.

دولار سنوياً، أو ما يعادل زيادة بمقدار 35% من قيمة الناتج المحلي في العام 2011⁷⁶.

وبالتالي يؤكد الباحثان على ضرورة رفع القيود المفروضة من قبل الاحتلال على المنطقة (ج) وإعادتها للسلطة الفلسطينية، حيث أن عدم سيطرة السلطة عليها قد حال دون حصولها على المنافع التي تم ذكرها سابقاً.

6. المنح والمساعدات

منذ نشأتها عام 1994 لم تكن السلطة الفلسطينية قادرة على تغطية جميع نفقاتها بدون الدعم الخارجي، وخصوصاً بعد عام 2000، عندما بدأت سلطات الاحتلال بإعادة احتلال الأراضي التي وضعت تحت ولاية السلطة، وفرض نظام الإغلاق وطرد العاملين الفلسطينيين من السوق الإسرائيلية، والذي أدى إلى تراجع الاقتصاد بشكل حاد وتراجع الإيرادات العامة وارتفاع النفقات العامة بشكل سريع، بالإضافة إلى الانقسام الذي جرى في منتصف حزيران 2007 حيث أدى إلى خلق أعباء جديدة على السلطة، في ظل هذه التغيرات ازداد اعتماد موازنة السلطة على المساعدات الأجنبية⁷⁷.

يرى الباحثان أنه على الرغم من كبر حجم المساعدات الدولية المقدم إلى فلسطين خلال الفترة (1995-2016) إلا أنها لم تستطع القيام بتحقيق أي نمو أو تنمية اقتصادية أو حتى تحقيق انتعاش في الاقتصاد الفلسطيني، فهي مصدر غير مؤكد ومتذبذب للإيرادات، يوجه جزء كبير منه لتغطية العجز في الموازنة، ويؤكد الباحثان على أن الاقتصاد الفلسطيني يملك من المقومات ما يجعله قادراً على تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الحاجة للمساعدات الدولية، ولكن إذا توفرت الترتيبات السياسية والاقتصادية المناسبة.

76 معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، 2013، ص4-5.

77 أحمد قباجة، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس و رام الله- فلسطين، 2012، ص1.

أولاً : النتائج

1. تتسم الإيرادات الفلسطينية بالضعف العام نتيجة تأثرها بالعديد من المحددات الداخلية والخارجية التي عملت على تخفيضها وحالت دون تطورها وزيادتها.
2. أدى التراجع في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية إلى ضعف مساهمتها في الإيرادات العامة الفلسطينية.
3. أثر الانقسام سلباً على إيرادات السلطة الفلسطينية، حيث أنه حال دون تنفيذ خطط التنمية الثلاثة التي وضعتها السلطة والعديد من القوانين ذات الطابع الاقتصادي والمالي، والتي جميعها تشمل قطاع غزة من الناحية النظرية .
4. تعددت القوانين الضريبية التي نظمت عملية فرض وجباية الضرائب في فلسطين، مما خلق ارباكاً لدى المكلفين وموظفي الإدارات الضريبية، بالإضافة إلى تعدد الإدارات الضريبية والضرائب التي يدفعها المكلفون، وهذا كله أدى إلى اتساع ظاهرة التهرب الضريبي .
5. تعاني الدوائر الضريبية من نقص في الموارد البشرية والإمكانات المادية والتجهيزات الفنية، وغياب التنسيق فيما بينها في العمل، وبينها وبين المؤسسات الحكومية الأخرى.
6. ضعف تطبيق النصوص العقابية ضد المتهربين والموظفين أيضاً ، بالإضافة إلى أن العقوبات التي يتبناها القانون ليست رادعة من الناحية المادية أو المعنوية .
7. تتسم الإعفاءات الضريبية الحالية بالإفراط في سخائها، وهي عرضة لإساءة الاستخدام وتعقيد الإدارة الضريبية، وتقوّض الجهود الرامية إلى زيادته تحصيل الإيرادات .
8. أدى عدم سيطرة السلطة على الحدود الفلسطينية إلى جعل التهريب من وإلى إسرائيل مصدراً آخر من مصادر الخسارة للإيرادات.

9. أثرت مشاكل وعقبات تسوية تسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية على الإيرادات المتأتية منها .
10. تعاني خزينة السلطة الفلسطينية من تسرب مالي ناجم عن طبيعة العلاقة مع الجانب الإسرائيلي و يقدر بنحو 313 مليون دولار عام 2014.

ثانياً: التوصيات

1. العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني وإعادة الوحدة الوطنية ، ومحاولة رفع الحصار نهائياً عن قطاع غزة .
2. يتوجب على السلطة الفلسطينية العمل على تطوير القطاعات الاقتصادية من أجل زيادة قيمتها المضافة وتعزيز دورها لزيادة مساهمتها في زيادة الإيرادات العامة ، وذلك من خلال تحسين البنى التحتية وتشجيع ودعم الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات وغيرها.
3. وضع تشريع ضريبي يلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، و يضمن مستوى ملائم لرفاهية المكلف ولا يجهدده ويحفظ كرامته .
4. توعية المكلف الفلسطيني بأن الإدارة الضريبية الفلسطينية هي مؤسسة وطنية مستقلة، هدفها خدمة المواطن ،واقناعه بأهمية وأهداف الضريبة المختلفة . ولتحقيق ذلك يجب توشي الشفافية في التصرف في الإيرادات الضريبية التي يفترض أن تصرف في سبيل تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن عن طريق ترميم وتحديث البنية التحتية، وتوفير الأمن، والتوزيع العادل للدخل وغيرها.
5. ترشيد الإعفاءات الضريبية وقصرها على بعض استثمارات وقطاعات محددة للغاية تركز على الاستثمار وليس الربحية ، مع تحديد معايير واضحة لها .

6. فرض أكثر من نسبة لضريبة القيمة المضافة ، وذلك بتخفيض ضريبة القيمة المضافة على السلع الأساسية ، ورفعها على السلع الكمالية لتحقيق العدالة الاجتماعية .
7. زيادة التركيز على الضرائب المباشرة حيث أن وعاءها لم يستغل بشكل كامل .
8. تحسين التنسيق بين كافة الدوائر الضريبية لتسهيل تدقيق ومراجعة البيانات التي في حوزة كل طرف لمحاربة مشكلة التهرب الضريبي .
9. تقليص التهرب الضريبي من الأفراد العاملين ضمن المهن الحرة كالطبيب والمحامي وذلك من خلال تقدير الوعاء الضريبي لهم .
10. الحد من التبعية التجارية لإسرائيل عن طريق رفع الحواجز أمام التجار مع البلدان الأخرى غير إسرائيل .
11. دفع المنظومة الدولية لممارسة الضغوط على الجانب الإسرائيلي لتغيير اتفاق باريس الاقتصادي بما يضمن الحقوق الاقتصادية للفلسطينيين ويتجاوز العثرات والأخطاء التي وقع بها المفاوض الفلسطيني عند التوقيع أو التخلي عنه تماماً .
12. بحث آلية تحويل جديد لإيرادات المقاصة ورسوم معبر الكرامة والمخالفات المرورية وغيرها بضمانة طرف ثالث حتى لا تستخدمها إسرائيل في الابتزاز السياسي الذي يحصل دائماً

المصادر والمراجع:

- أ- المقالات والدراسات العلمية
1. إبراهيم عتيق، أثر تقييم واقع الإدارة الضريبية العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013 .
2. أحمد أبو زعيتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية -مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة، 2012 .

3. أحمد قباجة، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس و رام الله - فلسطين، 2012.
4. أمان، السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة، الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة، 2012.
5. الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نشره صحيفة، جنيف، 2014 .
6. إيمان الخضري، التداعيات الاقتصادية لعجز الموازنة العامة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة، 2015.
7. باسم مكحول ونصر عطيان، دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، مشروع تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2002.
8. جمال البابا، المنطقة (ج) نهب إسرائيلي متواصل وحاجة فلسطينية ملحة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (35-36)، 2012 .
9. الحياة الاقتصادية، العدد 6847، الخميس 2014/12/4 .
10. رياض عوض وباسم مكحول، خدمات الإنشاءات في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله - فلسطين، 2006.
11. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي (1995، 2006، 2007، 2014، 2016)، فلسطين، رام الله، 1995، 2007، 2008، 2015، 2017.
12. سمير أبو مدللة و وفیق الأغا، اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة : ضرورة وطنية لا أم كارثة اقتصادية واجتماعية، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B)، فلسطين، غزة .
13. سوسن الهدهد، التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2010.
14. سيف الدين عودة، الآثار والدروس المستفادة من مرحلة الانقسام ومتطلبات نجاح الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة، في مجلة قراءات استراتيجية بعنوان الآثار الاقتصادية والوظيفية للمصالحة الفلسطينية (تحرير مازن العجلة)، السنة 7، العدد 16، 2014 .

15. صخر الأحمد، ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2005 .
16. عبد الفتاح نصر الله وظاهر عواد، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، فبراير، 2004.
17. عبد المعطي زعرب، التجارة الخارجية واقعها وآفاقها المستقبلية، وزارة الاقتصاد، فلسطين، 2005.
18. علا الشلة، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2005 .
19. عمر عبد الرازق وآخرون، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/28 – 2001/6/30، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2001 .
20. عمر عبد الرازق، هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2002 .
21. كريستوف ديونفالد وآخرون، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة، صندوق النقد الدولي، 2013 .
22. ماجد رابي، الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين، فلسطين، نابلس، 2003 .
23. ماجد صبيح وآخرون، الاقتصاد الفلسطيني، منشورات جامعة القدس المفتوحة، 2008 .
24. مازن العجلة، الأزمة المالية للسلطة وبرامج الإصلاح : الطريق الصعب، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 32، 2011 .
25. مازن العجلة، الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية، مجلة قراءات استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 12، 2013 .
26. مازن العجلة، الموازنة العامة والتطورات المالية في الأراضي الفلسطينية ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، 2011 .
27. ماهر صالح، ارتباط التنمية الزراعية بالإدارة السياسية الحرة " فلسطين نموذجاً "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح فلسطين، فلسطين، نابلس، 2012 .

28. محمود الجعفري وآخرون، قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله - فلسطين، كانون الأول، 2003.
29. محمود الخفيف وآخرون، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، نيويورك وجنيف، 2014 .
30. محمود علاونه، بيئة النزاهة في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية _التهرب الضريبي حالة دراسية، مركز المناصرة والإرشاد القانوني في أمان، رام الله، 2011.
31. معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، تقرير نهائي لجلسة طاولة مستديرة (2) / موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2012 : الخطة مقابل التنفيذ، رام الله، 2013 .
32. معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون ، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، الأعداد (23، 30، 32، 33، 34، 38، 42) رام الله، للسنوات (2011، 2013، 2014، 2015)
33. منى الجوهرى، الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية : البحث عن العدالة في توزيع الإيرادات، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، 1995 .
34. موقع سلطة النقد الفلسطينية، البيانات التراكمية، <http://www.pma.ps> .
35. ناصر العارضة، التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية : واقعها وآفاقها المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2000 .
36. نضال صبري، تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس ورام الله، 2008 .
37. هالة الشعيبي، بروتوكول باريس الاقتصادي - مراجعة الواقع التطبيقي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2013 .
38. هشام عورتاني وباسم مكحول، اتفاقية باريس الاقتصادية : تقييم تطبيق الجوانب المتعلقة بالتجارة الزراعية، دورية السياسة الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، العدد 6، السنة الثانية، 1995 .
39. وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة التنمية الوطنية (2014-2016) - المسودة الثانية، 2014 .
40. وزارة المالية وآخرون، دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2013، 2013 .

41. وزارة المالية، قانون الموازنة العامة - السنة المالية 2014، 2014 .

ب- المراجع الأجنبية

IETP, Tax Policy Nuts and Bolts: Understanding the Tax Base and Tax Rate, Institute on Taxation and Economic Policy, Washington, DC, August 2011.